



الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01-01/161(03/24)/03-غ(12690)

كلمة

سعادة السفير محمد أيت وعلي

المندوب الدائم للملكة المغربية

رئاسة الدورة العادية (160)

في الجلسة الافتتاحية

لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين

في دورته العادية (161)

القاهرة:

الاثنين والثلاثاء 4 و5 مارس/آذار 2024



كلمة

سعادة السفير محمد أيت وعلی
المندوب الدائم للمملكة المغربية لدى جامعة الدول العربية
أمام اجتماع الدورة 161 لمجلس جامعة الدول العربية، على مستوى المندوبين،
القاهرة، يوم الإثنين 4 مارس 2024

سعادة السفير حسام زكي، الأمين العام المساعد، رئيس مكتب الأمين العام،
أصحاب السعادة السفراء المندوبون الدائمون،
حضرات السيدات والسادة
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

يطيب لي ونحن نفتتح أشغال مجلس الجامعة في دورته العادية 161 أن أتقدم بجزيل الشكر وأوفاه إلى الأمانة العامة وطاقمها وسائر موظفيها على الدعم الذي لقيته المملكة المغربية طيلة السنة أشهر الماضية التي تولت فيها رئاسة مجلس الجامعة، والشكر موصول أيضا إلى كافة الزملاء أصحاب السعادة مندوبي الدول الأعضاء على التنسيق المحكم والتجاوب والعطاءات البناءة. فقد تمكنا بفضل تكاتف الجهود من المضي قدما في العديد من الملفات والتعاطي مع قضايانا الجوهرية بالمرونة والعزم والتوافق الذي تستجوبه قيم وأسس العمل العربي المشترك.

لقد تفاعل مجلس الجامعة بالسرعة المطلوبة مع ما يجري من أحداث مؤسفة في منطقتنا العربية، وأبرزها ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من اعتداءات وانتهاكات وحصار منذ 7 أكتوبر 2023 نتج عنها آلاف القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، وأدت إلى تخریب ودمار وحصار شامل، يخرق كل القوانين الدولية والقيم الإنسانية.

وانطلاقا من إيماننا الراسخ بالقضية الفلسطينية العادلة، وبتعليمات من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبالتشاور مع دولة فلسطين الشقيقة، دعت المملكة المغربية إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري بتاريخ 11 أكتوبر 2023. كما ترأست المملكة المغربية 3 اجتماعات طارئة على مستوى المندوبين الدائمين حول تطورات القضية الفلسطينية.

وقد تمخض عن اجتماعات المندوبين تشكيل لجنة مؤقتة مفتوحة العضوية لدراسة الإجراءات العربية التي يمكن القيام بها على المستويات القانونية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية لتفعيل وتنفيذ القرار رقم 8990 الصادر عن الاجتماع الطارئ للمنذوبين الدائمين بتاريخ 2024/1/22. ولقد عقدت تلك اللجنة اجتماعين متتاليين في ظرف أسبوع وأعدت تقريرا ضمنتها بعض الإجراءات التي يمكن القيام بها بذلك الخصوص، وعمته على الدول الأعضاء.

لكن، ورغم كل التحركات العربية على الصعيدين السياسي والدبلوماسي، ما زالت إسرائيل تمعن في انتهاكاتها ضد الفلسطينيين وترفض الاستجابة إلى دعوات الضمانات الحية في العالم من أجل وقف إطلاق النار والسماح بدخول المساعدات الإنسانية، ومنع محاولات التهجير القسري، مما فاقم من تدهور الأوضاع وأدى إلى كارثة إنسانية حقيقية، لذلك لم يعد مقبولا أن يلتزم المجتمع الدولي الصمت حيال كل تلك الممارسات والانتهاكات.

لم يكن الشأن الفلسطيني هو الوحيد الذي استوجب عقد اجتماعات طارئة لمجلس الجامعة، إذ التئم مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ 2024/01/17، بشأن "دعم جمهورية الصومال الفيدرالية في مواجهة الاعتداء على سيادتها ووحدة أراضيها"، وأصدر القرار رقم 8988 بقضى برفض الاتفاق المبرم بين إثيوبيا وإقليم أرض الصومال.

كما عقد ذلك المجلس في نفس اليوم اجتماعا طارئا لـ "التباحث حول اخر التطورات والمستجدات التي طرأت على الساحة العراقية بشأن قيام القوات الإيرانية بقصف عدد من المناطق في مدينة أربيل بشمال العراق"، وأصدر القرار رقم 8989 يقضي بإدانة ورفض جميع المبررات التي ساقتها الحكومة الإيرانية والتي لا تعطي الحق لأي دولة في انتهاك سيادة دولة أخرى وتعريض حياة مواطنيها للخطر بما يتنافى مع قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

أصحاب السعادة السفراء،
الحضور الكريم،

صانفت رئاسة المملكة المغربية للدورة 160 لمجلس الجامعة استضافتها للدورة السادسة لمنتدى التعاون العربي الروسي، التي عقدت بمدينة مراكش شهر ديسمبر 2023، والذي شكل فرصة أخرى لإثارة القضية الفلسطينية، إذ دعا المنتدى في بيانه الختامي إلى عقد مؤتمر دولي للسلام تطلق منه عملية سلام حقيقية ذات مصداقية ضمن إطار زمني محدد وبضمانات دولية.

كانت باقي القضايا العربية الأخرى حاضرة أيضا خلال أشغال ذلك المنتدى، كالوضع في ليبيا والوضع في السودان والصومال ولبنان وسوريا، إذ شدد الوزراء على أهمية تضافر الجهود الدولية والإقليمية لإيجاد حلول سياسية لتلك الأزمات وفقا لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية والاتفاقيات والمرجعيات ذات الصلة، وأكدوا على أهمية وضرورة تعزيز أمن الدول واحترام سيادتها على أراضيها ومواردها الطبيعية، ووقف الاقتتال وتعزيز فرص الحل السياسي ورفض التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول.

لم تدخر المملكة المغربية جهدا، خلال رئاستها لهذه الدورة، في سبيل تحقيق التوافق العربي في مجمل القضايا التي تهم المنطقة العربية في الاجتماعات التي تشرفت برئاستها، من قبيل الاجتماع 60 للجنة كبار المسؤولين العرب المعنية بقضايا الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل"، إذ نجحت في تحقيق التوافق حول بيانات المجموعة العربية للدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لسنة 2026.

أصحاب السعادة السفراء،
الحضور الكريم،

إننا اليوم أمام وضع غير مسبوق لترسيخ العمل العربي المشترك انطلاقا من وحدة المصير، وهو ما يستدعي العمل على تفعيل القرارات المتخذة في إطار جامعة الدول العربية والأخذ بأسباب التكاتف والبحث عن دوائر الاتفاق. ولتحقيق هذا المبتغى، سيكون من الضروري أن ننخرط جميعا بكل جدية ومصداقية وروح المسؤولية في الورش الإصلاحية لمنظومة العمل العربي المشترك، الذي أطلق منذ سنة 2011، والعمل على استكمال الصيغ النهائية لوثائق الإصلاح والتطوير التي أفرزتها فرق العمل الأربعة المنبثقة عن اللجنة مفتوحة العضوية.

كما هو معلوم لديكم، تبلى المجلس الوزاري في الدورة 160 القرار رقم 8965 الذي تقدمت به المملكة المغربية بهدف "إعداد إطار مرجعي نموذجي لتنظيم الاجتماعات الرسمية لجامعة الدول العربية"، ليكون إطارا عمليا يسهل على الأمانة العامة بجامعة الدول العربية الاضطلاع بالاختصاصات الموكولة إليها نظاميا، ويساعد أيضا الدول التي تتفضل باحتضان اجتماعات منظومة العمل العربي المشترك في وضع الترتيبات المناسبة والضوابط المرتبطة بكل الجوانب التنظيمية لتلك الاجتماعات.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى أن تقوم الأمانة العامة بإعداد مسودة أولية لمشروع دليل استرشادي كإطار مرجعي نموذجي لتنظيم الاجتماعات الرسمية لجامعة الدول العربية.

وفي الختام، أدعو زميلي سعادة السفير الحسين سيدي عبد الله الديه، المندوب الدائم للجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة لدى جامعة الدول العربية، لتسلم رئاسة مجلس الجامعة على مستوى المندوبين، متمنيا كامل التوفيق للشقيقة موريتانيا في رئاستها للدورة 161 لمجلس الجامعة، بما يثري العمل العربي المشترك ويعزز حظوظنا لتبوء موقع على الساحة الدولية يليق بمؤهلاتنا وحضارتنا.